

"يعامل جميع المحرومين من  
حريتهم معاملة إنسانية، تحترم  
الكرامة الأصيلة في الشخص  
الإنساني".

- المادة 10 من العهد الدولي  
الخاص بالحقوق المدنية  
والسياسية

## المقترح التوجيهي الخامس عشر

### صياغة

### عقوبات بديلة

#### ملخص

- يعتبر اللجوء المفيد والنسبي إلى الحرمان من الحرية مطابقاً لشروط حقوق الإنسان، ومن شأنه أن يقلص إمكانية خرق حقوق الإنسان في السجن. وبالتالي، فيمكن الاعتماد أحكام بديلة أن يحسن من مستوى حماية حقوق الإنسان.
- صياغة البدائل أو اعتماد فترات تجريبية لن يؤدي تلقائياً إلى تحسن حقوق الإنسان أو إلى إصلاح نظام قضائي جنائي. فلا بد من استراتيجيات واضحة وإجراءات وقائية لضمان اعتماد البدائل عوض العقوبة الحبسية وذلك حتى لا تكون البدائل بدورها مخالفة لمبادئ حقوق الإنسان.
- وتشمل البدائل الممكنة الغرامات وتعويض الضحايا، والإشراف، والعمل الجماعي المجاني، والإقامة الجبرية، والمراقبة الالكترونية والعلاج في حالة وجود مشاكل صحية.
- لن يقلل اعتماد البدائل من استعمال السجون إذا تم اللجوء للعقوبات الجديدة لزيادة عدد الأشخاص الخاضعين للجزاءات.
- لإنجاح اعتماد البدائل، لا بد من دعم عموم الناس والقضاء، تحديد الأهداف المتوخاة من وراء العقوبات، ومشاركة العديد من الجهات في التنفيذ، إلى جانب جهاز دائم للمراقبة.
- تشترط المرجعيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ضرورة التعاطي مع الأطفال في إطار نظام مستقل عن نظام البالغين، واعتقالهم بشكل منفصل عنهم، وعدم اللجوء إلى سجنهم سوى كخيار أخير ولمدة قصيرة قدر الإمكان، مع إعطاء الأولوية لمصالح الأطفال في جميع التدابير الجنائية.
- يجب أن تكون التريية بمثابة الهدف الأساسي للمؤسسات الإصلاحية الإحصية للأحداث.
- لا بد من إصلاح القوانين من أجل ملاءمة التشريعات المحلية مع القانون الدولي المتعلق بحقوق الإنسان، وإقامة أنظمة قضائية منفصلة للقاصرين.
- يمكن أن يشمل العمل الرامي إلى تحسين معاملة الأطفال المخالفين للقانون مشاريع تلهي الأطفال عن مركز الشرطة عند توقيفهم، وإحداث فضاءات بديلة لاستقبال الأطفال المدانين، وتحسين الأماكن التي يتم فيها اعتقال الأطفال، وضمان الدفاع للأطفال خلال المحاكمات.

#### مقترحات توجيهية حول إصلاح المؤسسات السجنية

هذا هو المقترح التوجيهي الأول ضمن  
سلسلة تهدف إلى تقديم الدعم العملي  
للقائمين على صياغة وتنفيذ المشاريع  
الرامية إلى إصلاح المؤسسات السجنية.  
وجميع هذه المقترحات التوجيهية :

- تنطلق من المرجعيات الدولية المتعلقة  
بحقوق الإنسان؛
- تتلاءم مع بيئات ثقافية وسياسية  
متنوعة.
- تقترح حلولاً قابلة للتطبيق المستدام  
في ظروف سوسيو اقتصادية متنوعة  
ولا تنطوي على زيادة مهمة في الموارد.
- تراعي الحقائق المتعلقة بتسيير  
المؤسسات السجنية.

تم إعداد هذه الوثائق التوجيهية المتعلقة  
بكيفية إنجاز مشاريع الإصلاح السجني  
بدعم من وزارة الخارجية البريطانية

كينغز  
توليج  
لننن  
المركز الدولي  
للدراستات السجنية

يعتبر الحرمان من الحرية عقاباً قاسياً، حيث يعد أقسى عقوبة في الدول التي ألغيت فيها عقوبة الإعدام. وبالتالي فاستعمالها القليل والنسبي يتماشى مع مقاربة لسياسة القضاء الجنائي من منظور حقوق الإنسان.

” يجب أن تكون المبادئ من فئة أة المتعلقة بإصدار الأحكام متمشية مع السياسات الجنحية الإنسانية الحديثة، لاسيما في ما يتعلق بتقليص اللجوء إلى العقوبة الحبسية، و توسيع دائرة اعتماد العقوبات والتدابير الاجتماعية، واتباع سياسات تهدف لإزالة الطابع التجريمي، واعتماد تدابير لتفادي العقوبة مثل الوساطة، وضمان تعويض الضحايا...”

أما العقوبات السالبة للحرية من فئة B5 فيجب اعتبارها كخيار جزائي أخير. وبالتالي، فلا ينبغي العمل بها إلا في الحالات التي يتبين فيها، بعد مراعاة ظروف وجيهة أخرى، أن أي عقوبة أخرى ستبدو غير مناسبة أمام خطورة المخالفة

Council of Europe, Recommendation R(92) 17<sup>1</sup>

تكتسي خروقات حقوق الإنسان طابعا عدوانيا في جميع السجون عبر العالم، أي في دول الجنوب كما في دول الشمال. وتعتبر العقوبة الحبسية بالنسبة للعديد من المحكومين بها عبئا أكبر من الحرمان من الحرية، لأن ظروف السجن تشكل خطرا على الصحة والحياة. فكلما أمكن اعتماد أحكام بديلة بدل العقوبة السجنية، كلما تضاءل احتمال وقوع خروقات حقوق الإنسان.

” ربما سيعود الناس يوما من الأيام في المستقبل التأمل في ما يحدث حاليا في معظم البلدان، وسيتعجبون كيف نستطيع أن نعامل أخوتنا من البشر بهذا الشكل باسم العدالة. وللأسف، يبدو أن عددا كبيرا من الدوائر القضائية ترى أن الحل هو حبس المزيد من الناس ولمدد أطول في ظروف لن تكون إنسانية بالضرورة...في مثل هذه الحالة، يكتسي تشجيع اعتماد بدائل للعقوبة الحبسية أهمية كبرى.”

-وليام أوماريا، وزير دولة مكلف بالشؤون الداخلية، أوغندا 1996<sup>2</sup>

من هذا المنطلق، فهناك مبرر قوي لإدخال وتطبيق جزاءات أخرى غير العقوبة الحبسية. ومع ذلك، فاعتماد أحكام بديلة لا يكفي وحده لقيام نظام جنائي أكثر عدلا وفعالية. فهو لا يؤدي بالضرورة إلى تقليص حجم ساكنة السجون أو تحسين مستوى احترام حقوق الإنسان.

فبدون تطبيق فعلي وضمادات صارمة، فقد يساهم هذا التغيير في :

• زيادة عدد نزلاء السجون

• تدهور مستوى احترام حقوق الإنسان

• ارتفاع نفقات الحكومة على النظام السجني.

ومع ذلك، فإذا تم تطبيق هذه البدائل وفق منظور استراتيجي ذي أهداف واضحة وبدقة متناهية، فيسكون لها دور في إضفاء روح إنسانية على أي نظام قضائي جنائي.

” في ماي 2004، أعلن الكاتب الفدرالي المكلف بالأمن العام (بالمكسيك) عن مقترحات ترمي إلى تشجيع التأهيل الاجتماعي للسجناء عبر العمل الجماعي المنتج. ومن شأن المقترحات الجديدة أن تساهم في تخفيض تكلفة صيانة سجون المكسيك من خلال عدد من التدابير :

1- استبدال العقوبات الحبسية بالعمل الاجتماعي بالنسبة للجرائم المتعلقة بمتلكات منخفضة القيمة، مما سيؤدي إلى إطلاق سراح 12.000 سجين؛

2- برنامج سجون مفتوحة سيستفيد منه حوالي 73.000 سجين من المنتظر أن يتم تشغيلهم في أنشطة منتجة لتغطية مصاريفهم. وستتجه غالبية الأعمال نحو مشاريع للبنية التحتية في التجمعات السكانية التي تتواجد بها السجون.

3- برنامج للعمل التأهيلي لفائدة 93.000 سجين ممن تم تصنيفهم ضمن ذوي العود والذين سيتم اعتقالهم في سجون مخففة الحراسة.

خلال مقابلة معه أشار الدكتور يرتز إلى أن الأمر سيتطلب 60 سجنا جديدا خلال السنوات الست المقبلة في حالة عدم المصادقة على هذه المقترحات. وقد تم نشر هذه البرامج من أجل المشورة من طرف الحكومة المكسيكية التي تشرف على سجون البلاد البالغة 449 سجنا.

عن تقارير صحافية حول مقابلات الدكتور يرتز بتصرف، 2004

## ما طبيعة البدائل المتوفرة؟

تعتمد عبر العالم طرق أخرى عديدة غير الاعتقال في التعاطي مع الأشخاص المدانين

- تتوفر المحاكم في معظم الدوائر القضائية على صلاحية فرض الغرامات وغيرها من الجزاءات النقدية مثل دفع التعويض للضحايا والمساهمة في صندوق خيري.
- تسود أشكال مختلفة من التأطير الاجتماعي يشرف عليها موظفون حكوميون وهيئات المجتمع المدني أو رجال السلطة.
- وتعتبر مطالبة شخص مدان بإنجاز عمل مجاني من أجل المنفعة العامة من الجزاءات الجاري بها العمل على نطاق واسع.
- تقوم بعض الدوائر القضائية بتقييد الحرية عبر فرض الإقامة الجبرية أو مراقبة التحركات بواسطة أجهزة إلكترونية يحملها الشخص معه.
- يتم اعتماد المتابعة الطبية للإدمان أو الحالة الصحية كبديل عن الاعتقال.
- وهناك أشكال جيدة للعدالة في طور الانتشار وتسمى "العدالة التأهيلية" أو بالعدالة التحويلية وتتطلب اللقاء بين الجاني الذي يعترف بذنبه والضحية ومناقشة الجريمة والاتفاق على تعويض معين.
- ومن الممكن كذلك اعتماد صيغة توفيقية تجمع بعض التدابير الواردة أعلاه.

## بدائل في مختلف بقاع العالم

تتوفر معظم الدوائر القضائية في تشريعاتها الجنائية على تشكيلة متنوعة من الخيارات المتعلقة بإصدار العقوبات ويتم اعتمادها في بعض البلدان. وفي الدول الفقيرة تضم التشريعات الجاري بها العمل عقوبات بديلة مستوحاة في الغالب من نموذج القوانين التي خلفتها القوى الاستعمارية، غير أنها لا تستعمل إلا نادرا لأن البنية التحتية اللازمة لتطبيقها غير متوفرة. فلكي يتم تنفيذ الحراسة داخل الجماعة أو العمل الاجتماعي، لا بد من توفر هيئة تتولى الترتيبات وتحظى بثقة الجهة القضائية التي تصدر الأحكام. ورغم أن هناك مساهمة كبيرة من طرف المتطوعين، فلا بد من الموارد للجهاز الإداري.

في العديد من البلدان، تعتبر الغرامات بمثابة البديل الأكثر استعمالا في محل العقوبة السجنية، غير أن بعض الأشخاص الذين يتم تغريمهم يضطرون لقضاء العقوبة السجنية لعدم قدرتهم على دفع الغرامة بسبب الفقر المدقع.

وفي الدول التي كانت خاضعة للحكم الشيوعي، كانت هناك مجموعة كبيرة من البدائل رغم ارتباطها ببنية اقتصاد مركز، مما جعل استعمالها يتوقف لسبب أو الآخر.

أثبتت الأبحاث عبر العالم أن اعتماد البدائل غالباً ما يخفق في تحقيق النتيجة المطلوبة. وعضو اعتماد العقوبات الجديدة بدلا من العقوبات الحبسية، تتحول إلى عقوبة للمخالفين الذين لم يسبق لهم أن قضاو أية عقوبة سجنية. وبسبب ذلك، تبقى الساكنة السجنية كما هي أو تزداد ويرتفع عدد الأشخاص الخاضعين للمراقبة الجنائية. ويعرف هذا الشكل في أوساط علماء الإجرام بـ "توسيع الشبكة" (net-widening) فإذا كان الهدف هو تقليص استعمال العقوبة السجنية من أجل تخفيف حدة الاكتظاظ وتحسين الظروف داخل السجون، فاعتماد البدائل ليس سوى عنصر واحد ضمن استراتيجية كبيرة، كما أنه يعد إصلاحاً بعيد المدى وليس مجرد حل آني. فتقليص اعتماد الاعتقال الاحتياطي وتخفيض مدة العقوبة السجنية يعد استراتيجية أكثر فعالية.

الذكور البالغون 21 سنة والمحكومون بعقوبات قاسية بسبب مخالفات معرضة للعقوبة في إنجلترا وبلاد الغال بين 1980 و1992، حسب نسبة نوع العقوبة

السنة	البراءة	الغرامة	الوضع تحت المراقبة	الخدمة الاجتماعية	عقوبة توفيقية	السجن مباشرة
1980	7	52	5	4		17
1982	8	47	6	6		19
1984	9	45	7	7		20
1986	10	41	7	7		21
1988	10	41	8	7		20
1990	13	43	8	7		17
1992	17	37	9	9	0	18
1994	16	36	11	11	2	20
1996	14	33	11	10	3	26
1998	14	32	11	9	4	27
2000	13	28	11	9	3	30
2002	14	26	12	8	2	30

من إحصائيات القسم الجنائي بوزارة الداخلية، إنجلترا وبلاد الغال، السجلات السنوية لسنوات 1980-1980 و2000-2002

يبين الجدول أعلاه تزايد استعمال كل من الوضع تحت المراقبة والخدمة الاجتماعية على مدى أكثر من عقد من الزمن، مع تزايد في الاعتماد النسبي للسجن، إلى جانب تغريم نصف الأشخاص المدانين تقريباً. هناك مشكل ثانٍ ويتعلق بالمصادقية. فربما يكون من الصعب تعبئة الرأي العام للمطالبة باعتماد البدائل. فقد يرى الناس في ذلك تشجيعاً من جانب الحكومة للجريمة عبر تخفيف حدة العقوبات. ومن أجل إقناعهم بأن البدائل تعادل العقوبات من حيث شدتها، قد يتم دفع الحكومة إلى خرق مبادئ حقوق الإنسان:

- عبر إدراج بعض العناصر في هذه العقوبات مثل الإهانة أمام المألأ كأن يفرض على عمال الخدمة المدنية بدلات يسهل معها تمييزهم وإجبارهم على حمل التبن جنب الطريق.
- بلورة طرق للمراقبة أكثر تجسسية مثل الكشف بواسطة الأقمار الصناعية.

إن المخططات الإصلاحية في الدول التي تسير نحو الديمقراطية والتي تحاول تعميم القيم الإنسانية بنظمها السجنية غالباً ما تتضمن برنامجاً لصياغة بدائل للسجن بالاعتماد على نماذج من دول أخرى. وينبغي توخي الحذر في اختيار النموذج الملائم. فبعض البلدان تختار إقامة جهاز مركزي بوزارة العدل من أجل الإشراف على العقوبات البديلة، بينما تحاول أخرى إحداث هذا الجهاز المكلف بالبدائل على المستوى المحلي وتوكل تسييره لأحد أقسام المصالح البلدية. وبالمقابل، تختار دول أخرى ربط إدارة الجزاءات البديلة بالقضاء والمحاكم، في حين تقوم أخرى بالجمع بين العقوبة الحبسية والمراقبة الاختيارية والخدمة الاجتماعية.

فلا توجد بالضرورة علاقة بين أي نموذج والأهداف المتمثلة في تعميم القيم الإنسانية في نظام جنائي معين وتقليص اعتماد العقوبة الحبسية

”تجب الإشارة إلى أن الخدمة الاختيارية قد تكون مكلفة كما أن المشرفين على تطبيقها قد لا يمنعون من دخول بعض البلدان. ويمكن استغلال طرق بديلة لتنظيم الحراسة داخل الجماعة كأن تشرف على المراقبة مجالس محلية أو شيخ القبيلة أو وسطاء أو أي شخص آخر يحظى بالاحترام والثقة لدى الناس.“

DfiD, Safety and Accessible Justice 2003<sup>3</sup>

### بدائل للسجن والفساد

يكتسي اعتماد بدائل للسجن صعوبة كبيرة في الأنظمة الجنائية التي تعاني من الفساد. فالرشوة في المحاكم قد تؤدي بالقاضي إلى الحكم بعقوبة بديلة عوض العقوبة الحبسية. كما يمكن أن تصدر المحكمة حكماً بالخدمة الاجتماعية فيقوم الشخص المدان مثلاً باستئجار شخص آخر للعمل في مكانه.

### بدائل السجن ومسألة حقوق الإنسان

كلما تم فقدان الحرية ولو جزئياً، كلما بقي خرق حقوق الإنسان وارداً. ولذلك تمت بلورة آليات دولية متعلقة بحقوق الإنسان تحدد شروط إصدار العقوبات غير السالبة للحرية. فعند تنفيذ الخدمة الاجتماعية، يجب اتخاذ تدابير لحماية المدانين من سخرية الناس. فلا يجب أن تتم هذه العملية إلا بموافقة صاحب المخالفة. فهناك بيئات ومجتمعات يسود فيها استغلال الأشخاص المحكومين بالأشغال. ولذلك فلا بد من ضمانات قوية لتفادي خرق حقوق الإنسان وكرامة المحكومين بمثل هذه العقوبات.

يتمثل المرجع الرئيسي في هذا الباب في قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا للإجراءات غير الحبسية، والتي تمت المصادقة عليها من طرف الجمعية العامة في دجنبر 1990. وهي تعرف بقواعد طوكيو.

تقدم قواعد طوكيو ضمانات قانونية لضمان الاستعمال العادل للجزاءات غير الحبسية، في إطار قانوني واضح وبشكل يحمي حقوق المدانين ويمكنهم من اللجوء إلى طرق الطعن إن رأوا أن حقوقهم قد تعرضت للخرق في مرحلة من مراحل التقاضي. فعند مطالبة أحد المدانين بالموافقة على الخضوع لأحد الجزاءات قبل محاكمة رسمية أو بدلا منها، فيجب تزويده بمعلومات واضحة حول التبعات التي ستترتب عن الرفض. ويتعين كذلك الحفاظ على سرية المعلومات الشخصية المتعلقة بالشخص المدان.

## الفئة المستهدفة

لا بد من الوضوح والشفافية في اختيار المستفيدين من العقوبات البديلة

فيجب أن تشمل هذه العقوبات فئة معينة من ذوي المخالفات الموجودين حالياً في السجن أو أولئك الذين ارتكبوا نوعاً من المخالفات التي تعرضهم للعقوبة السجنية غير أنها لا يجب أن تكون كذلك. في بعض البلدان يتم تحديد هذه الفئات في القانون.

” يتم الحكم بعقوبة اجتماعية على مخالف معتقل بدل عقوبة غير مشروطة لمدة 8 أشهر أو أقل، ما لم يتبين أن العقوبات الحبسية غير المشروطة أو الخدمة الاجتماعية السابقة أو غيرها من المبررات الوجيهة تشكل عائقاً للحكم عليه بالخدمة الاجتماعية.

Law on Community Service, Article 1, Act of August 8, 1997, no 754/97, Finland <sup>5</sup>

لا توفر العديد من الدوائر القضائية سوى خيارين للمحاكم: إما الغرامة وإما السجن، ومن الشائع تعليق العديد من العقوبات السجنية واستبدالها بأخرى بديلة. فبدون مثل هذا التحديد للفئة المستهدفة ودون إصدار توجيهات واضحة بخصوص اختيار المستفيدين، فلن يتم اعتمادها في محل العقوبة الحبسية، بل ستضاف إليها. وبالتالي، يجب بلورة آليات للتأكد من إدراج هذه العملية في جميع الأنظمة.

## دور القضاء

من الضروري إشراك القضاء بشكل فعال ومباشر في صياغة تنظيم العقوبات البديلة. ومادام القضاء هو المعني بإصدار الجزاءات البديلة، فإن القضاة لن يأخذوا بها في حال عدم اقتناعهم بها. ويمكن إشراك المكلفين بإصدار الأحكام بطرق شتى، كأن يتم إنشاء جهاز يعني بإصدار العقوبات البديلة، أو تحديد نوع القضايا التي تستحق عقوبة بديلة أو الحصول على عضوية المجالس واللجان التي تشرف على تنفيذ الجزاءات.

## التنفيذ

تلعب طريقة إصدار العقوبات البديلة دوراً مهماً جداً في نجاح أو فشل أية سياسة تسعى لاعتماد العقوبات البديلة في مجال العقوبات الحبسية. فكل الجزاءات البديلة التي تتطلب بنية تحتية من المسؤولين يكون لهم ارتباط بالحكمة المصدرة للعقوبة، ويقومون بتأطير المخالفين ومراقبة إصدار الأحكام والتعامل مع المجتمع المحلي الذي ينتمي إليه المخالفون والذين سيقضون عقوبتهم داخله. إن العقوبات البديلة تتوقف بشكل كبير على موافقة ودعم مجموعة كبيرة من وكالات القضاء غير الجنائي. فكلما كان انخراط الساكنة كبيراً كلما ازدادت حظوظ نجاح العقوبات البديلة.

” إن اعتماد الخدمة الاجتماعية وغيرها من الإجراءات غير الحبسية كبديل للعقوبة الحبسية قد لا يكفي لتقليص الاكتظاظ في السجون. فأهم شيء هو تغيير سلوك وذهنية جميع الفاعلين الرئيسيين. وفي هذا السياق، فالمهمة الأولى تتمثل في تحديد طبيعة "الفاعلين الرئيسيين". فإغفال إحدى هذه الجوانب الأساسية قد يفضي إلى نتائج عكسية ونسف المبادرات أو السياسات الرامية لتخفيض حدة الاكتظاظ بالسجون. ولا حاجة للتأكيد على ما للمشاركة الفعالة لجميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الالتزام الجدي لكل واحد، من دور حيوي في هذا الباب.”

Eric Kibuka, World prison population : facts, trends and solutions 2005<sup>6</sup>

هناك أيضاً مواصفات أوروبية، وقواعد أوروبية متعلقة بالعقوبات والإجراءات الاجتماعية، والتوصية (92) 16 الصادرة عن لجنة وزراء مجلس أوروبا.

وفي ما يلي أهم مقتضيات هذه القواعد :

- يجب التنصيص في القانون على جميع الجوانب المتعلقة بفرض العقوبات والإجراءات الاجتماعية.
- في حالة تخلف أحد المحكوم عليهم بعقوبة أو إجراء اجتماعي عن الوفاء بأحد الشروط أو الالتزامات، فلا يجب تحويل العقوبة إلى عقوبة حبسية بشكل تلقائي.
- يجب تمتيع المخالفين بحق الطعن في قرارات السلطة المكلفة بالتنفيذ.
- يجب الاحترام الدائم لأسرار وكرامة المحكومين بالعقوبات أو الإجراءات الاجتماعية
- يجب حماية الحقوق الموجودة والمتعلقة بالأمن الاجتماعي.

## كيفية إدخال البدائل

من أجل إقامة العقوبات البديلة لتحل محل العقوبات الحبسية لا بد من الخطوات التالية :

## الرأي العام

يعد دعم الجمهور أساسياً. ويجب العمل من أجل الحفاظ على ثقة الجمهور. ويمكن لجمعيات المجتمع المدني أن تساهم في إخبار الجمهور. ويمكن أن تشمل الآراء المؤيدة لاعتماد البدائل محل العقوبة السجنية ما يلي :

- تفادي الآثار الجنائية على المخالفين
- تخفيف الضغط على السجون المكتظة
- تخصيص السجن لذوي المخالفات الخطيرة
- اقتصاد النفقات
- استفادة الضحية والمجتمع من التعويض كبديل لقضاء العقوبة السجنية
- إشراك المجتمع المدني في التعامل مع المخالفين
- الآثار الإيجابية للمعاملة اللائقة على ذوي المخالفات
- تفادي الآثار الاجتماعية السلبية المرتبطة بالسجن على العلاقات الأسرية والاجتماعية.

” تقوم مؤسسة Penal Reform International بإدارة مشروع يهدف إلى استعمال البنيات المتوفرة لإقامة نظام للخدمة الاجتماعية كبديل عن السجن.

وتعد برمجة حملة تحسيسية كغاية رئيسية محورا قيما ومهما من جوانب المشروع. وسيتم في إطار العمل بالشراكة مع مؤسسة Foundation for Independent Radio ووكالة الإعلام الاجتماعي (Agency for Social Information) لتوفير برامج تكوينية للصحافيين.”

Vivien Stern, Developing Alternatives to Prison in Central and Eastern Europe and Central Asia 2002<sup>4</sup>

فقد أثبتت دراسات أجريت في العديد من البلدان أن الجزاء الذي يقبله الجمهور يتمثل في شكل من أشكال العمل الاجتماعي أو أداء تعويض للضحية أو للمجتمع عن الضرر الذي تم التسبب فيه.

## آلية للمراقبة الدائمة

تتوقف كل سياسة ترمي إلى استبدال بعض العقوبات السجنية بأخرى بديلة على توفر المعلومات بصفة دائمة حول مساطر إصدار الأحكام وحول استعمال العقوبات البديلة. فعندما تشير المعلومات إلى أن هذه المساطر غير مجدية مثلاً بسبب عدم استخدام العقوبات البديلة أصلاً أو عدم استعمالها لفائدة الفئة المستهدفة، فلا بد أن تقوم هيئة مسؤولة باتخاذ تدابير عملية مثل فتح نقاشات مع المكلفين بإصدار الأحكام

## إحالات

1. Council Of Europe Committee Of Ministers, Recommendation No. R(92)17 Of The Committee Of Ministers To Member States Concerning Consistency In Sentencing, (adopted by the Committee of Ministers on 19 October 1992 at the 482nd meeting of the Ministers' Deputies) Section A article 6 and Section B article 5
2. William Omaria, Afterword in Prison Conditions in Africa: Report of a Pan-African Seminar, Kampala, Uganda 19-21 September 1996, Penal Reform International, Paris, 1997, p.91
3. Safety, Security and Accessible Justice: Putting Policy into Practice, Department for International Development, London, 2002, p.46
4. Developing Alternatives to Prison in Central and Eastern Europe and Central Asia, COLPI Papers 6, Budapest, 2002, p.42
5. Malcolm Davies, Jukka-Pekka Takala, Jane Tyrer, Sentencing Burglars in England and Finland, Paper to International Conference on Sentencing and Society, Strathclyde University, 24 to 26 June 1999, p.15
6. Eric Kibuka, Director, United Nations African Institute for the Prevention of Crime and the Treatment of Offenders (UNAFRI), World Prison Population: Facts, Trends and Solutions: Prisons In Africa, United Nations Programme Network Institutes Technical Assistance Workshop, Vienna, Austria, 10 May, 2001



وزارة الخارجية  
المصرية

المركز الدولي للدراسات السجنية (ICPS)  
مدرسة الحقوق  
الهيئات: 1922 7848 0020 +44  
الهيئات: 1901 7848 0020 +44  
المسيرة الإلكترونية: icps@kcl.ac.uk  
26-29 Drury Lane  
www.prisonstudies.org London WC2B 5RL

© المركز الدولي للدراسات السجنية، 2004

كينغز  
توليج  
لندن  
المركز الدولي  
للدراستات السجنية